دور بالمرستون في ترسيم الحدود اليونانية ١٨٣٠_١٨٣٢

أ.م.د. أحمد إبراهيم ناطق العبيدي

محمد علي برهان حسين

دور بالمرستون في ترسيم الحدود اليونانية ١٨٣٠_١٨٣٢

أ.م.د. أحمد إبراهيم ناطق العبيدي

محمد علي برهان حسين

المقدمة

كان من الواضح، ان أحداث الأزمة اليونانية قد كشفت مدى الضعف الذي وصلت إليه الدولة العثمانية. ومن جانب آخر، انتقد بالمرستون Palmerston قبل توليه منصب وزارة الخارجية، سياسة حكومة المحافظين الخارجية التي كان يرأسها ولينغتون Wellington، وذلك من خلال سلسلة من الخطابات التي ألقاها في مجلس العموم البريطاني، إذ تناول فيها الشؤون الخارجية، ولاسيما ضعف الموقف البريطاني تجاه تداعيات الأزمة اليونانية(١). لذا ظن بالمرستون أنه نتيجة لذلك الموقف فأن الانهيار بات وشيكاً للدولة العثمانية(٢).

ولنا ان نتساءل. ما سياسة بالمرستون تجاه الازمة اليونانية بعد المكاسب الكبيرة التي حصلت عليها بعد معاهدة السلام الروسية– العثمانية؟ وإلى أي مدى يمكن القول ان بالمرستون العراب في ولادة اليونان كدولة بوصفه المخطط لرسم الحدود اليونانية؟

دور بالمرستون في ترسيم الحدود اليونانية ١٨٣٠_١٨٣٢:

كان بالمرستون خلال أحداث الأزمة اليونانية من أهم الداعمين لليونانيين في بريطانيا، إذ دافع عنهم بشدة في مجلسي الوزراء والعموم البريطاني، وفي الثاني والعشرين من نيسان ١٨٢٨، وجه انتقاداً لسياسة الحكومة البريطانية

واصفاً اياها انها ترقيعية، قائلاً: " **إن مجلس الوزراء ي[٣]ستمر في سياسته التقليدية، كما فعل ذلك من قبل، أنه في خلاف دائم في كل قضية يعقدها، وسيكتفي بشرح الاسباب من دون تقدم الحلول**"[٤].

لعل بالمرستون طمح بتولي منصب وزارة الخارجية في حكومة ولينغتون، التي أعقبت حكومة جورج كاننغ George canning (١٨٢٢- ١٨٢٨)(٥)، إلا أن إسداء المنصب إلى اللورد أبردين[٦]، أثار امتعاضه، لذا أراد تجيير الأزمة اليونانية واتخاذها وسيلة من اجل الوصول إلى هدفهِ، وعليه وجه انتقاداً لاذعاً لسياسة حكومة ولينغتون تجاه الأزمة اليونانية، إذ وصفها بـ "**اللا مسؤولة**"[٧]، وطالبه بتغيير سياسته وجعل اليونان دولة مستقلة يمكن الافادة منها[٨]، وفي الأول من حزيران ١٨٢٩، ألقى خطابا مهماً في مجلس العموم بشأن الشؤون الخارجية عاب فيه بشكل صريح سياسة الحكومة تجاه اليونان، وهكذا أعطى ذلك الخطاب الفرصة لبالمرستون لإعلان وجهة نظره صراحة في الأزمة اليونانية[٩]. وانه لم يعد نفسه خليفة لجورج كاننغ فحسب، بل عد نفسه الوريث الشرعي له في الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية، وان عليه أستثمار الأزمة اليونانية. لحساب مشروعه في حمل حقيبة الخارجية، ومن ثم رسم السياسة الخارجية لبلاده وتوجيهها، وقد اتخذ من مجلس العموم البريطاني منبراً لعرض قدراته الخطابية، وتكلم بحماس عن استقلال اليونان عن الدولة العثمانية، فضلا عن ذلك، أكد بالمرستون في أكثر من مناسبة ان من أسباب تركه لحزب المحافظين وانضمامه إلى الأحرار يعود إلى الخلاف في وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية[١٠].

ظل بالمرستون ينتقد حكومة ولينغتون كلما سنحت الفرصة مستغلا تداعيات الأزمة اليونانية، ففي الخامس من كانون الثاني ١٨٣٠، ألقى خطاباً

في مجلس العموم البريطاني، إذ يعد من أهم الخطب التي ألقاها في المجلس، فقد تحدث فيه بشكل مطول وبحماس عن أستقلال اليونان عن الدولة العثمانية وأهمية ترسيم حدودها؛ لان ذلك من شانه ضمان استقلالها النهائي(١١)، ونبه حكومة ولينغتون بضرورة الالتزام بعهودها لليونانيين ومساعدتهم على بناء مؤسساتهم الإدارية، ومما جاء في الخطاب:

" **من المهم لبريطانيا، ومن أجل استقرار اليونان ان تكون الدولة الجديدة قادرة على الحفاظ على نفسها، ويجب الا يتم ذلك من خلال مسار السياسة الملتوية، ويجب ان لا ترمى بين ذراعي القوى، التي وجهت اطماعها تجاه تلك المنطقة منذ انهاء الحرب مع تركيا. لذا فان من مصلحة بريطانيا، منح اليونان افضل الوسائل لبناء مؤسساتها ومنعها من ان تصبح تحت الهيمنة العسكرية**". واعطى بالمرستون حدود اليونان اهمية بالغة، إذ قال: "**ان ترسيم حدود الدولة [اليونانية] ليست مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا في ظروفها الحالية ان تم اخذ جزيرة او وادي منها وضمت لليونان. ولكن من المهم لأوروبا ان تكون الدولة الجديدة قادرة على الحفاظ على نفسها، بشكل مستقل، والا فأنها ستقع تحت هجمات مريعة بشكل يومي وعلى مدار الساعة من كانديا [جزيرة كريت]، او الجزر الاخرى الباقية تحت السيطرة العثمانية**"*(١٢)*.

وهكذا لفت بالمرستون نظر مجلس العموم البريطاني إلى أهمية اليونان، ولاسيما الجزر القريبة منها، وما يشكله موقعها الاستراتيجي من تأثير في المصالح البريطانية، ولاسيما التجارية، التي تأثرت كثيرا بسبب الأوضاع

المضطربة في اليونان، لذا أكد على ضرورة وقوف بريطانيا إلى جانب اليونانيين من اجل الحصول على الاستقلال، وشدد في الخطاب نفسه على أهمية ترسيم الحدود وتحديد حدود الدولة الجديدة، لان ذلك من شأنه أن يجعل من هذه الدولة قوية، وضمان الحفاظ على استقلالها النهائي، وبخلافه سوف تقع اليونان فريسة للدول الأخرى التي لديها أطماع في أراضي الدولة العثمانية(١٣)، واستمر بالمرستون بالتحدث عن تلك المواضعات، وتكلم بحماس اكثر بشأن استقلال اليونان عن الدولة العثمانية قائلا :

" من المهم لمصلحة بريطانيا وشرفها ان يكون لليونان اقليماً محدداً لها يُمَكنها من الحفاظ على استقلالها، ومزود بدفاعات عسكرية... ان مصلحتنا يجب ان تكون واضحة؛ لان الدولة الجديدة ان لم تكن ذات سعة يمكنها من الدفاع عن نفسها، فماذا ستكون عواقب ذلك؟ من الواضح ان عليها النظر إلى القوى الاخرى من اجل تلك الحماية التي لا تستطيع تأمينها لنفسها. ولقد علمت ان القوى الثلاثة التي اتحدت من اجل تكوين هذه الدولة ستضمن امنها، لكن عند معرفة التغيرات التي حدثت بين القوى، وتباين مصالحها، على الرغم من انها قد تشكل امناً جيداً في الوقت الحاضر، فهل يمكننا القول انها ستدوم طويلاً؟ فأن لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها، سيكون حينها الباب مفتوحاً للتأثير الاجنبي، وانا اتمسك بالقول ان ذلك لا يكمن في مصلحة بريطانيا، مثل وضع الصفقات في البحر المتوسط فالدولة الجديدة ستكون حلبة تتصارع فيه التأثيرات الاجنبية من اجل السيادة "(١٤) .

اغلب الظن، ان بالمرستون سوق لنفسه انه رجل المرحلة القادمة في مجال السياسة الخارجية، إذ أعطى ذلك الخطاب وزناً له وثقلاً في مجلس العموم، وأحدث صداً قوياً، سرعان ما تلقفته الصحافة البريطانية، وكتُبت المقالات التي أشادت " **بالرؤية الواسعة بالمرستون في السياسة الخارجية كونها تمثل أولوية المصالح البريطانية في كل فعل وتصرف قد تقوم به أي حكومة بريطانية إذا ما أرادت المحافظة على مصالح بلادها**". وبذلك كشف بالمرستون في خطاب عن الأزمة اليونانية، جوهر سياسته الخارجية التي سوف يعتمدها في معالجة مختلف القضايا إذا ما تم إسداء المنصب له، لذا بدأ الرأي العام البريطاني يرفع صوته بضرورة تقديم الدعم لليونانيين(١٥).

وهكذا كان لخطب بالمرستون في مجلس العموم بشأن اليونان أثرها في تشكيل ما يمكن وصفه بـ "**ائتلاف المعارضة**" وانه أصبح زعيماً للمعارضة الذي عد نفسه غير مقيد ويتكلم بقوة أكبر بشأن مشاكل السياسة الخارجية، وطبقاً لذلك تخلص بالمرستون من تأثير حزب المحافظين(١٦). **لقد تلخصت وجهة نظر بالمرستون، تجاه للأزمة اليونانية وخطورتها على ميزان القوى وأمن القارة الأوربية من خلال برنامجه التحريضي ضد الحكومة، إذ نجح بحملته المناهضة لسياسة الحكومة الخارجية بزرع هاجس من الخوف لدى الشارع البريطاني**، فقد أحرجت خطابات بالمرستون، دوق ولينغتون وأشعرته بالضعف أمام الرأي العام البريطاني، إذ تطورت المشاعر الداعمة لليونانيين بشكل أسهمت في أحداث ضرر كبير في مكانة حكومة ولينغتون، وبذلك اصبح الرأي العام البريطاني اكثر تقبلاً فكرياً ونفسياً في دعم اليونانيين(١٧)، وتثميناً لهذا الموقف أرسلت بعض الشخصيات السياسية اليونانية رسائل الشكر والعرفان. وعلى الصعيد نفسه، شنت الصحافة البريطانية حملة مناهضة ضد

الحكومة[١٨]. مما مكن بالمرستون من الحصول على أعجاب مجلس العموم بشخصيته.

وهكذا وجدت حكومة ولينغتون نفسها مضطرة على ما يبدو إلى تقديم مقترح جديد لممثلي الدول الأوربية الكبرى في مؤتمر لندن الخاص بمناقشة الأزمة اليونانية، يتضمن اعترافاً دولياً باستقلال اليونان(١٩). وفي الثالث من شباط ١٨٣٠، تم التوقيع على بروتوكول لندن الذي نص على: " **أن استقلال اليونان التام في نظام ملكي وراثي على أن يكون موضوع اختيار شخص الملك بالتوافق بين الدول الثلاث [بريطانيا، فرنسا، وروسيا] وان يكون المرشح للعرش اليوناني من الأسر المالكة في أوربا**"، إلا أن البروتوكول اشترط استبعاد أي مرشح من الأسر البريطانية أو الفرنسية أو الروسية[٢٠]. ومن المعتقد أثمرت خطابات بالمرستون في حلحلة موقف الحكومة البريطانية بعد أن كانت تفكر فقط في أطار الحكم الذاتي لليونانيين، وانتهاجها سياسة جديدة تمثلت بالدعوة إلى الاستقلال، إذ دفعت ضغوطات بالمرستون، حكومة ولينغتون إلى تغيير سياستها تجاه اليونان، وجعلها دولة مستقلة يمكن الافادة منها.

وفقاً لبروتوكول الثالث من شباط ١٨٣٠، لم يكن لليونانيين حرية اختيار من يكون ملكاً عليهم فحسب، بل كان عليهم القبول والانصياع بما أقرته القوى الأوربية الكبرى حتى في مسألة ترسيم حدود بلادهم[٢١]. أذ بعد نقاش واخذ ورد بين ممثلي تلك الدول في لندن تم استبعاد منطقة أكارنانيا Acarnania[٢٢]، فضلا عن ذلك لم يوافق دوق ولينغتون في إبقاء اليونان ضعيفة فحسب، بل صغيرة المساحة أيضاً، إذ أصر شخصياً بعدم مطالبة اليونانيين بضم ارضي جديدة لها، ونزولاً عند رغبته وافق ممثلو الدول في

مؤتمر لندن بتضمين البرتوكول فقرة تنص على استبعاد الجزر الأيونية وجزيرتي كريت وساموس من الدولة اليونانية[٢٣]. وعليه قطع الطريق أمام اليونانيين من إمكانية المطالبة بأي أراضي في مفاوضات ترسيم الحدود .

على الرغم من احتفال اليونانيين بالأخبار الواردة من العاصمة البريطانية[٢٤]، إلا أن مجلس الشيوخ اليوناني تحفظ على فقرة الحدود التي تضمنها بروتوكول شباط ١٨٣٠، التي اقرت بقاء جزيرتي كريت وساموس ومناطق أخرى ضمن السيادة العثمانية وعلى الرغم من ذلك أدرك الزعماء اليونانيين بعدم توافر الإمكانيات لديهم لرفض قرارات الدول الأوربية الكبرى[٢٥]، لذلك وافق اليونانيون رسمياً في السادس عشر من نيسان من العام نفسه، على شروط بروتوكول لندن. وفضلا عن ذلك، أعلنوا أنه سيتم اخلاء جميع الاراضي التي تقع خارج حدود دولتهم، وان الأوامر صدرت رسمياً بوقف اطلاق النار [٢٦]. ومن جانب أخر، وافقت الحكومة العثمانية في الرابع والعشرين من الشهر نفسه على ما جاء في بروتوكول لندن[٢٧]. وهكذا بدت وكأن الأزمة اليونانية قد سوّيت أخيراً برضى جميع الأطراف.

أخذت مفاوضات ترسيم الحدود اليونانية– العثمانية تزداد تعقيداً بعدما أراد اليونانيون ضم بعض الأقاليم التي تقع خارج بروتوكول شباط١٨٣٠، في حين لم تبدي حكومة الباب العالي استعدادا لتقديم اية تنازلات جديدة(٢٨). وفي غضون ذلك، حدث في بريطانيا تطورين مهمين، كانا لهما أبلغ الأثر في التسوية النهائية للأزمة اليونانية. إذ انخفضت شعبية ولينغتون، بسبب معارضته لمشروع الإصلاح البرلماني[٢٩]، مما اضطره إلى تقديم استقالته في منتصف تشرين الثاني ١٨٣٠[٣٠]؛ اما الحدث الثاني، فتمثل في تولي اللورد بالمرستون لمنصب وزارة الخارجية (تشرين الثاني ١٨٣٠– تموز ١٨٣٤)، في

حكومة اللورد غري Lord Gray [٣١] (تشرين الثاني ١٨٣٠- تموز ١٨٣٤)[٣٢].

صحيح ان دوق ولينغتون قام خلال مناقشات مؤتمر لندن بالكثير من أجل إبقاء الدولة الجديدة (اليونان) صغيرة وضعيفة، إلا أنه بعد ذلك وضع في حساباته التراجع عن تلك السياسية، ربما بسبب تأثير بالمرستون، أو انه أصبح تحت الأمر الواقع، وان عليه تقوية اليونان، لأنه كلما ازدادت قوتها ومساحتها فانه في المقابل ستزداد مقاومتها للضغوطات الروسية. ومن جانب آخر، تحتم عليه الالتزام بمساندة الدولة العثمانية، وهي الأهم، بل الأخطر على المصالح البريطانية، ولاسيما أذا ما وقعت تحت الهيمنة والنفوذ الروسي. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن لدى ولينغتون الوقت الكافي أو القدرة على انتهاج هكذا سياسية. وان من الحري برجل الدولة الذي يدشن سياسة جديدة أن يكون مؤمناً بها. وان أفضل من يمثل هكذا سياسة هو بالمرستون. إذ رغب مع ستراتفورد كاننغ بجعل اليونان قوية، وان تمتد حدودها إلى ابعد مما تاق الأخير بجعلها شمال خط آرتا – فولو[٣٣].

استندت سياسة بالمرستون الخارجية على ثلاثة مبادئ، **الاول:** المحافظة على التفوق البحري للأسطول البحري البريطاني بأي ثمن، وبريطانيا في نظر بالمرستون لا يمكنها العيش الا بتفوقها البحري، فهي أما ان تكون "**ملكة البحر او يلتهمها البحر**"؛ **والثاني:** الحفاظ على ميزان القوى في أوربا؛ **والثالث:** انشاء – كلما كان ذلك ممكناً – حكومات ليبرالية موالية لبريطانيا(٣٤). لذلك كانت مهمة بالمرستون هي اقامة دولة يونانية مستقلة ذات علاقة خاصة ببريطانيا ويمكن الافادة منها(٣٥).

حينما تسنم بالمرستون حقيبة وزارة الخارجية بدت كأن اساس الدولة العثمانية قد أصابه التصدع، لذا استهل تاريخه المهني في الخارجية بعدم الاكتراث بمستقبل الدولة العثمانية[٣٦]، إذ بدأ حال توليه منصبه بتنفيذ السياسة التي سبق ان أعلنها بشأن اليونان، ويبدو أن زملائه في مجلس الوزراء البريطاني لم يقفوا عقبة في طريقه، بل تعاطف اللورد كراي رئيس الحكومة شخصيا مع اليونانيين[٣٧].

أما على الصعيد الخارجي فقد ضمن وبسهولة التعاون والتنسيق مع تاليران Talleyrand، السفير الفرنسي في لندن (١٨٣٠– ١٨٣٤)[٣٨]، إلا انه واجه مشكلة في التعاون مع ماتوسزوك Matuszewwic، الممثل الروسي الخاص في مؤتمر القوى في لندن، الذي وقف ضد كل مقترح يعرضه بالمرستون بشأن ترسيم الحدود اليونانية، فقد رفض ماتوسزوك تغيير الحدود التي اسهم بترسيمها في بروتوكول شباط ١٨٣٠، لذا قرر بالمرستون تجاهله ومخاطبة الحكومة الروسية مباشرة، او من خلال سفيره في روسيا، إذ أرسل بالمرستون في الحادي والثلاثون من كانون الأول ١٨٣٠، رسالة شخصية إلى اللورد هيتسبيري Lord Heytesbury، السفير البريطاني في سان بطرسبورغ (١٨٢٨ – ١٨٣٢) أوضح فيها ضرورة إيجاد تسوية نهائية للازمة اليونانية، كما أعرب في الرسالة نفسها عن رغبته بتعديل الفقرة الثانية في بروتوكول لندن ١٨٣٠، المتعلقة بالحدود اليونانية– العثمانية، خط (أرتا– فولو) لتكون شمال المدينتين بدلا من جنوبهما ، وفضلا عن ذلك ارتأى ضم جزيرتي كريت وساموس لليونان، وفى ختام الرسالة حث بالمرستون، هيتسبيري بعرض هذه المقترحات أمام الحكومة الروسية. على الرغم من ان نيسلورديه وزير الخارجية الروسي، لم يرحب بفكرة تعديل الحدود اليونانية_ العثمانية ، إلا أنه عرض

المقترح أمام القيصر نيكولاس الذي وافق على تعديل خط حدود (أرتا_ فولو) بشرط موافقة الجانب العثماني ومن خلال المفاوضات السلمية[٣٩].

اما فرنسا فقد سبق أن قدمت مقترحاً في تموز ١٨٣٠، إلى القوى الأوربية لتعديل حدود (أرتا_ فولو)(٤٠)، غير أن الحكومة البريطانية تعمقت شكوكها بفرنسا بشأن أي مقترح تقدمه، ولاسيما بعد غزوها للجزائر[٤١]، لذا رفض دوق ولينغتون المقترح جملة وتفصيلا[٤٢]. ولكن حينما علمت فرنسا من خلال سفيرها تاليران بتوافق رغبة بالمرستون مع رغبتها بشأن تعديل الحدود، سارعت الحكومة الفرنسية بالموافقة على مقترح إلحاق جزيرة كريت إلى اليونان مقابل أعتراف الحكومة البريطانية باحتلالها للجزائر. لقد اعترف بالمرستون صراحة بصعوبة تنفيذ خطته، إذ علق على المساومة الفرنسية قائلاً: "**ولكن هذا الإجراء [تعديل الحدود لصالح اليونان] لا يزال يمثل الهدف الأكثر نبلاً بالنسبة للحلفاء**"[٤٣].

يمكن تفسير اكتفاء بالمرستون بالرد المتواضع الهزيل، والتزامه الصمت إزاء هذه المساومة الفرنسية باحتمالين، **الاحتمال الأول:** أنه لم يكن في ذلك الوقت يقدر مدى تطلعات السياسة الفرنسية، وخطورة تمددها في شمال أفريقيا على المصالح البريطانية؛ أما **الاحتمال الثاني:** أن فهم بالمرستون لطبيعة الصراع البريطاني_ الفرنسي وفي كل أنحاء العالم، من وجهة نظره كان صراعاً تقليدياً في التاريخ البريطاني. وان حاجة بالمرستون لدعم الموقف الفرنسي في تسوية الكثير من الأزمات الأوربية، وبما يتوافق مع المصالح البريطانية، ربما أنسته عدم الثقة بالفرنسيين، لذا فان عدم التنديد بمساومة الفرنسيين وتمسكه بهم ومحاوله استرضاءهم، هي في الواقع استراتيجية تهدف فصل فرنسا عن روسيا، إذ فضل التعاون مع الأولى لأنها دولة دستورية؛ ولأنها تمتلك قوة بحرية

ممكن ان تشكل خطراً حقيقياً، إذا ما تحالفت مع قوة كبرى مثل روسيا، لكل ذلك وضع في حساباته أن يبقي فرنسا وروسيا منفصلتين، من خلال المناورة الماهرة في قضايا تكون فيها مصالح القوتين متقاطعة.

وفي غضون ذلك، ارسل بالمرستون رسالة إلى ادورد داوكينز Edward Dawkins، الوكيل السياسي البريطاني في مدينة نافبليو Nauplia اليونانية، أخبره فيها بشان نواياه بتعديل خط الحدود اليونانية– العثمانية، وطالبه في الرسالة نفسها بتقرير مفصل عن الأهمية الاستراتيجية لكل المناطق والجزر المتنازع عليها بين العثمانيين واليونانيين ومدى تأثيرها في المصالح البريطانية في شرق البحر المتوسط. وأي المناطق التي يرغب بضمها إلى اليونان وبما يتوافق مع المصالح البريطانية. ولقد عبر داوكينز عن سعادته لهذا التطور المهم في الموقف الرسمي لحكومته، الذي سيكون له ابلغ الأثر في دعم الحكومة اليونانية، إذ وصف رسالة بالمرستون قائلا: "**ان وصول هذه الأنباء في هذا الوقت الحرج تعد من البشائر أو المعجزات في تاريخ اليونان الحديث**"، كما ناشد داوكينز، بالمرستون بضرورة الإسراع بتنصيب ملك لليونان(٤٤).

في السياق نفسه، كتب بالمرستون رسالة شخصية في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٨٣٠، إلى السير روبرت غوردون Sir Robert Gordon، السفير البريطاني في أسطنبول، لخص له فيها طبيعة سياسته تجاه الأزمة اليونانية، ولتولي تنفيذ هذه السياسة زوده بتعليمات جديدة يطلب منه أن يعرض على العثمانيين تعديل مسار خط حدوهم مع اليونان. والحق، لم نعرف شيئاً عن مباحثات غوردون ولقاءاته السرية مع الحكومة العثمانية، إذ ذكر المؤرخ وبستر ان الوثيقة الخاص بهذا المباحثات ضاعت في وزارة الخارجية

البريطانية[٤٥]. كما ان توقف الحكومة البريطانية عن إرسال التعليمات إلى سفارتها في العاصمة العثمانية قد حال بيننا والتوصل إلى الاستنتاج بشان رد الفعل العثماني تجاه خطط بالمرستون بتعديل حدودهم مع اليونان.

وعلى أية حال، يمكن أن نوعز عزوف بالمرستون عن إرساله تعليمات جديدة إلى السفارة البريطانية في أسطنبول، إلى انشغاله بتداعيات أحداث الثورات الأوربية لعام ١٨٣٠، ولاسيما الثورة البلجيكية التي اندلعت في آب ١٨٣٠*(٤٦)*، التي تعد الأخطر على المصالح البريطانية وامنها[٤٧]، إذ سخر لها اغلب وقته ولم يتفرغ للأزمة اليونانية حتى خريف عام ١٨٣١*(٤٨)*. او ربما بسبب فقدانه الثقة بقدرات سفيره ومدى تأثيره في القرار العثماني، الذي فشل على ما يبدو بإقناعهم بالموافقة على تعديل حدودهم مع اليونان. لذا انتهز بالمرستون فرصة عودة روبرت غوردون إلى لندن في آب ١٨٣١، الذي تذرع بتدهور حالته الصحية[٤٩]. ليعين ستراتفورد كاننغ الذي كان "**مهندساً**" لاتفاقية بورس، سفيرا في العاصمة العثمانية بدلا عنه[٥٠].

وافق ستراتفورد على تولي المنصب، وفي رحلة ذهابه إلى العاصمة أسطنبول عرج في طريقه على اليونان التي وصلها في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني ١٨٣١، ووجدها في حالة يرثى لها من الفوضى بسبب الصراعات والانقسامات الداخلية*(٥١)*، فقد اغتيل الكونت كابودستريا رئيس الحكومة اليونانية المؤقتة في التاسع من تشرين الثاني ١٨٣١[٥٢]، وانقسم البرلمان إلى مجموعتين متصارعتين، الأمر الذي ينذر اندلاع حرب أهلية[٥٣]. ويبدو ان ستراتفورد أصيب بـ "**خيبة أمل كبيرة**" لما آلت أليه حالة اليونان، واعترف لزوجته في رسالته التي أرسلها إليها في الثاني عشر من كانون الأول

١٨٣١، انه لم يكن يتوقع ان يواجه موقفاً صعباً كالذي يواجهه الآن. ومما جاء في رسالته قوله:

"ومن المؤسف ان قول اني لم اسمع أي شيء يسرني عن اليونان بعد وصولي إلى شواطئها، إذ لا توجد جرائم جديدة فحسب، بل ان الكراهية والتمزق، والخلافات الحزبية والسياسية بلغت أقصى درجاتها... وعلى الرغم من مقاومتهم البطولية للعثمانيين، إلا أن حظوظهم بالاستقلال تتضاءل... وماذا يمكنني أن افعل من اجلهم؟ حتى أني لا أجرؤ على الثقة بنفسي للإجابة عن هذا السؤال، أن أملي الوحيد ان تتلطف العناية الإلهية باختيار ما هو ممكن لتمجيد نفسها من خلال توظيف اضعف أدواتها للتأثير في الصالح العام"*(٥٤)*.

وهكذا اقر ستراتفورد بصعوبة المهمة التي كلفه بها بالمرستون، لذا لم يكن بوسعه إلا أن يخبره بحقيقة الوضع في اليونان، لذا كتب في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٨٣١، تقريراً مطولا شرح فيه أسباب الصراع بين الزعماء اليونانيين، ومدى الدور الذي أدته كل من روسيا وفرنسا في إذكاء هذا الصراع، وكيف استغل الكونت كابودستريا الأسطول الروسي في اضطهاد اليونانيين وإجبارهم على الخضوع له، لذلك اقترح في التقرير نفسه إبعاد اغوستينو Agostino، المدعوم من جانب روسيا، والذي خلف شقيقه كابودستريا في رئاسة الحكومة اليونانية المؤقتة. وقد رحب بالمرستون كثيراً بهذا التقرير وأستخدمه لجعل ممثلي الدول في مؤتمر لندن الخاص باليونان يرسلون التوجيهات إلى اليونانيين بإبعاد اغوستينو عن السلطة[٥٥].

وعلى صعيد متصل، لم تكن الدولة العثمانية في وضع تُحسد عليه، إذ دخل السلطان محمود الثاني مع بداية صيف عام ١٨٣١، في صراع مع والي مصر الطموح محمد علي باشا(٥٦)، وفي ظل هذه الظروف أوعز بالمرستون إلى ستراتفورد كاننغ في نهاية كانون الأول من العام نفسه بمغادرة اليونان والتوجه إلى العاصمة العثمانية وتسليم أوراق اعتماده، وزوده بتعليمات مهمّة إذ تضمنت مهمته الأولى حث العثمانيين على الموافقة على تعديل حدودهم مع الدولة اليونانية الجديدة، وفي الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٨٣٢ ، وصل السفير إلى أسطنبول، إذ وجد تغييراً كبيراً في أوضاع الناس التي تركها في عام١٨٢٧(٥٧)، إذ بدءوا بارتداء الزي والملابس الأوربية مما جعله يشعر بالتفاؤل، إلا أن احد الوزراء العثمانيين اخبره بالقول: "**ان التغيير الحاصل لا يتعدى المظهر فقط، اما العقلية فكما هي**"(٥٨).

حيال ذلك، يبدو ان السفير البريطاني في أسطنبول أدرك قصر نظر سياسة بلاده، وان عليهم مراجعة حساباتهم من جديد، بعد ان اتضح له وبصورة لا تقبل الشك الوضع الحرج الذي وصلت اليه الدولة العثمانية، وهي مشكلة أخرى تنذر انهيار ركائز السلام، لذا لم يكن ستراتفورد كاننغ مهتماً وقلقاً على مستقبل الدولة العثمانية فحسب، بل انه لم يكن يفكر في تقوية الدولة اليونانية المتعارضة مع استقرار الأولى واستقلالها، وقد دفعته تلك الظروف إلى الجمع ما بين السياستين بطريقة أثرت في جميع مفاوضاته المستقبلية، ولاسيما بعد أصبح من المحتمل شن هجوم من جانب محمد علي باشا الذي بات وشيكاً وخطيراً على سوريا.

في ظل تلك الظروف بدأ ستراتفورد في البداية مفاوضاته مع العثمانيين وبوتينيف M. Buteniev، السفير الروسي في أسطنبول، ودي فارينيس de

Varennes، والقائم بالأعمال الفرنسي، وعلى الرغم من ذلك لم يكن يثق كثيراً ببوتينيف، إذ كتب إلى بالمرستون في الثامن والعشرين من آذار ١٨٣٢، قائلاً: "**ان السفير الروسي مشكوك فيه**"، وطلب النصح منه في طريقة العمل معه، وقد نصحه بالمرستون بالتفاوض مع السلطان محمود الثاني وبشكل سري[٥٩].

بدأت مباحثات ستراتفورد السرية مع محمود الثاني بوساطة ستفاناكي فوغوريدس Stefanaki Vogorides(٦٠)، وهو يوناني من أصل بلغاري، لكنه على ما يبدو كان مقرباً جداً لسلطان وموضع ثقته أكثر من أي وزير من وزرائه. وعلى صعيد ذي صلةٍ، كان ستترافورد يعرف فوغوريدس جيداً وتربط الاثنين علاقة قديمة، لذا قرر الأول الاتصال بالثاني. وحفاظا على سرية الاجتماع قام ستراتفورد في ليلة حالكة الظلام بركوب احد قوارب السفارة البريطانية التي تقع على البسفور، والإبحار في مياهه ومع الامواج المتلاطمة وصلَ إلى منزل فوغوريدس[٦١]، وقد اتفقا في هذا الاجتماع على العمل سوية ليس فقط في الوصل بين إلى الحل النهائي للأزمة اليونانية، بل من اجل الوصول إلى علاقات خاصة بين السلطان والحكومة البريطانية. ونظرا لخطورة تكرار الاجتماع تم الاتفاق ان يكون الوسيط بينهما الدكتور صموئيل ماكجوفج Smmuel MacGuffig، الطبيب الخاص لكلاً من السلطان والسفير البريطاني(٦٢).

اخذ ستراتفورد بفضل فوغوريدس في مستهل ربيع عام ١٨٣٢، يحرز بعض التقدم في مفاوضاته السرية مع العثمانيين، إذ كتب إلى بالمرستون قائلا: "**انه من خلال فوغوريدس تمكنت من التأثير في السلطان والصدر الأعظم**"[٦٣]، فضلاً عما كان ينقله إليه من حديث جانبي بين الوزراء العثمانيين وممثلي الدول الأخرى. ومن جانب آخر، حرص ستراتفورد على مشاركة ممثلي

روسيا وفرنسا في المفاوضات العادية مع العثمانيين، على الرغم من أن هذه المفاوضات لم تثمر عن شيء يذكر، إلا أن السفير البريطاني لم يخبر الروس والفرنسيين باي شيء عن مباحثاته السرية(٦٤).

ومهما يكن من أمر، فقد ناقش السفير البريطاني مع العثمانيين الخلاف الناشب بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا، ويبدو انه نقل لهم استعداده لأقناع حكومته للتعاون فيما بينهما في حالة تعرضت سوريا لهجوم القوات المصرية. وكان من الواضح انه لمح للوزراء العثمانيين ان المساعدة البريطانية مقرونة بقبول مقترحات بالمرستون الخاصة بالحدود العثمانية_ اليونانية، إذ ابلغهم بضرورة تفهم موقف الرأي العام الأوربي ومدى تأثيرهم، وان تدخل القوى الاوربية في الأزمة اليونانية جاء نتيجة لضغوطاتهم، لذا أكد ستراتفورد انه بتسوية تلك الأزمة سيتم فصم عرى التحالف بين القوى الثلاث (بريطانيا وفرنسا وروسيا) (٦٥). وبذلك يمكن الحفاظ على الدولة العثمانية.

وفي غضون ذلك، حدث تطور خطير كان له ابلغ الأثر في تغيير الموقف العثماني، أذ زحفت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا على سوريا، وقبل سقوط عكا في السابع والعشرين من أيار ١٨٣٢(٦٦)، شعر السلطان محمود الثاني بضرورة فعل شيء ما لضمان الحصول على المساعدة البريطانية، وأنه إذا أراد الحفاظ على عرشه فعليه أن ينتهج سياسة التودد والتقرب من البريطانيين، لذا أدرك ان قبوله للمقترحات المتعلقة بالحدود مع اليونان يمثل خطوة أولية ومهمة في طريق تحالفه مع بريطانيا. لذا أرسل مصطفى أفندي وهو احد الشخصيات المقربة لديه إلى ستراتفورد ليخبره عن استعداده للموافقة على بالمرستون في مقترحاته، مقابل الحصول على بعض

التنازلات وزيادة التعويض المالي. لقد بذل السفير البريطاني خلال الأسبوع الأخير من أيار من العام نفسه جهداً بهدف دفع العثمانيين للموافقة على تعديل الحدود إلى شمال خط (أرتا– فولو)، وبعد مناقشات جادة وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، إذ لم يكن بوسع ستراتفورد تقديم كثير من التنازلات، إلا أنه كان عليه التصرف على وفق الحد الأعلى من الصلاحيات التي منحت له من قبل بالمرستون، وفي اجتماع السادس والعشرين من أيار ١٨٣٢، أعطى السفير موافقته على بقاء السيادة العثمانية على الجزء الأكبر من إقليم ثيساليا Thessaly[٦٧] الواقع شمال خط (آرتا– فولو). ومن جانب آخر، وافق العثمانيون على التخلي عن منطقة زيتون Zeitoun حالياً (لاميا Lamia)[٦٨].

وهكذا كتب ستراتفورد سيناريو الاتفاق وفق رؤية بالمرستون، كما رتب الأدوار، أذ كان لا بد من ايصال رسالة مباشرة من السلطان محمود الثاني شخصياً إلى ممثلي الدول الثلاث يحثهم على ضمان هذا التنازل، لذا بدى السفير البريطاني من جانبه متفاجأ من هذا التنازل؛ ولأنها تعد خطوة جديرة بالتقدير، لذا شغل نفسه بإقناع زملائه بالموافقة عليها. وبذلك نجحت سياسة بالمرستون من خلال النهج الستراتفوردي في الحصول على موافقة جميع الأطراف، ولم يبقَ سوى مصادقة حكومات الدول الأوربية واقرارها في مؤتمر القوى الكبرى في لندن، ولاسيما بعد أن سحبت الحكومة العثمانية تحفظها وأبدت استعدادها للمصادقة على ترسيم حدودها مع اليونان، والاعتراف باستقلالها التام.

خلاصة

استغل بالمرستون الأزمة اليونانية لتسويقها لصالحه في تجير الرأي العام البريطاني الى صفه ليضع حكومة ولينغتون في موقف حرج. ومن ثم

ليكون المنقذ والأمل في جعل السياسة البريطانية الخارجية أكثر حيوية مما سبق. وفعلاً كان بالمرستون أهلً لتوقعات البريطانيين، فأستطاع ان ينتزع استقلال اليونان من الدولة العثمانية، باستخدام ورقة التهديد المتنامي من جانب مصر، لتكون دولة اليونان حرة مستقلة عن التبعات الخارجية.

Abstract

It was clear that the events of the Greek crisis had revealed the weakness of the Ottoman Empire. On the other side, Palmerston, before taking up the post of Foreign Secretary, criticized the policy of the Conservative governors of Wellington, through a series of speeches in the House of Commons, dealing with foreign affairs, especially the weakness of the British position on the repercussions of the Greek crisis, . Therefore, Palmerston thought that as a result of this situation, the collapse of the Ottoman Empire was imminent. So Palmerston took advantage of the Greek crisis to market it to his advantage in drawing British public opinion into his row to put the Wellington government in an awkward position. And then to be the savior and hope of making British foreign policy more vital than before. Indeed, Palmerston was a man of British expectations. He was able to extract Greece's independence from the Ottoman Empire by using the growing threat paper from Egypt to make Greece a free state independent of external consequences.

الهوامش :

([1]) George Henry Francis, Opinions and policy of the Right Honourable Viscount Palmerston, (London,1852), PP. 132- 133.

([2]) Sir Charles Webster, The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841. Britain the Liberal Movement and The Eastern Question, Vol. 2., (London, 1951), P. 82.

([3])Webster, Op. Cit., Vo2. 1., PP. 82-83.

([4]) Quoted in C. W. Crawley, The Question of Greek Independence: A Study of British Policy in The Near East 1821- 1833, (London, 2015), P. 108.

(*) **جورج كاننغ:** سياسي ورجل دولة بريطاني، ولد في لندن (١٠ نيسان ١٧٧٠)، دخل مجلس العموم عام ١٧٩٦، أصبح نائباً لوزير الخارجية في المدة (١٧٩٦– ١٧٩٩)، ووزيراً للخزانة (١٨٠٤– ١٨٠٦)، ثم اصبح كاننع وزيراً للخارجية مرتين الأولى (١٨٠٧– ١٨٠٩)؛ والثانية (١٨٢٢– ١٨٢٧). اصبح رئيساً للحكومة البريطانية، فضلاً عن توليه وزارة الخزانة (نيسان ١٨٢٧– آب ١٨٢٧)، توفي في لندن في (٨ آب ١٨٢٧):

The New Encyclopedia Britannica, Vol.

([6]) B. Spuler, Rulers and Governments of the World, 1492 to 1929, Vol. 2, (Browker, 1977), P. 586.

([7]) Quoted in Webster, Op. Cit., Vol. 2., P. 257.

([8]) Herbert C.F. Bell , Lord Palmerston, Vol. 1.,(London,1966), PP. 112-113.

([9]) Robert Hardwicke, Material for the true history of Lord Palmerston, (London, 1866), P. 17 .

([10]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., PP. 18- 19, 257; Седнев С. С., НАЧАЛО "ЭРЫ ПАЛЬМЕРСТОНА" ВО ВНЕШНЕЙ ПОЛИТИКЕ ВЕЛИКОБРИТАНИИ 1830–1833ГГ, (Вісник ЛНУ імен і Тараса Шевченка no. 19 (206), 2010), С. 121.

([11]) John Mgichrist, Lord Palmerston a biography, (London, 1865), PP. 101- 102.

([12]) Quoted in George Henry Francis, Opinions and policy of the Right Honourable Viscount Palmerston, (London,1852), PP. 132-133.

([13]) John Mgichrist, Op. Cit., PP. 101- 102.
([14]) Quoted in Francis, Op. Cit., PP. 139-140.
([15]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 257.
([16]) Lloyd C. Sanders, Viscount Palmerston, (London, 1885), P. 25.
([17]) М.В. Жолудов, Лорд Пальмерстон и Россия: к истории англо-русских отношений в Европе в 30-е годы XIX века, История Рф федерального портала, без даты, СС.1-2.
([18]) Webster, Op. Cit., Vol. 2., P. 257.
([19]) M. S. Anderson, The Eastern Question 1774-1923, A Study in International Relations, (London, 1970), P. 75.
([20]) Protocol, No. 1, of the Cinference held at the Foreign Office, (London, on3 February, 1830); Paroulakis, Op. Cit., P. 160;
حسين عبد الواحد بدر، المسألة اليونانية ١٨٢١-١٨٣٢: دراسة تاريخية في الثورة اليونانية واستقلالها عن الدولة العثمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢١٠.
([21]) Peter H. Paroulakis, The Greek War of Independence, second edition, (New York, 2000), P. 160.
([٢٢]) **أكارنانيا**: هي منطقة قديمة غرب اليونان تقع على طول البحر الأيوني، غرب إيتوليا، Aetolia، على حدود نهر أخيلوسAchelous ، وشمال خليج كاليدون Calydon، الذي هو مدخل خليج كورنثيا Corinth. وتشكل اليوم الجزء الغربي من الوحدة الإقليمية في إيتوليا وتعرف الآن إيتوليا-أكارنانيا Aetolia–Acarnania . للتفاصيل أنظر:
Editor Nigel Wilson, Encyclopedia of Ancient Greece, (London, 2006), PP. 3-4; The New Encyclopedia Britannica, Eleventh Edition, Vol. I., (New York, 1910), p.111.
([23]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 260.
([٢٤]) حسين عبد الواحد، المصدر السابق، ص٢١١.
([25]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., PP. 260- 261.
([26]) Paroulakis, Op. Cit., P. 160.
([27])Harold Temperely, The Crimea: England and the Near East, (London, 1964), P.
([28]) Bell, Op. Cit., PP. 112- 113.

(٢٩) للتفاصيل عن الاصلاح البرلماني أنظر: عدي محسن غافل الهاشمي، الاصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري ١٨٣٧-١٩٠١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٦)؛

Allan F. Tatham, Parliamentary Reform 1832-1911 in England, (Eötvös Lorńand University, Hungarian, 1999).

(30)

(٣١) **غراي:** هو الايرل الثاني شارل غراي 2nd Earl Charles Grey ، رجل دولة وسياسي بريطاني ولد في الثالث عشر من آذار ١٧٦٤، درس في كلية إيتون Eton، دخل مجلس العموم عام ١٧٨٦، في عام ١٨٠٦ لقب بالبارون غراي ، تزعم حزب الاحرار، أصبح وزيرا للخارجية (٢٤ ايلول ١٨٠٦- ٢٥ آذار ١٨٠٧) ورئيسا للوزراء (٢٢ تشرين الثاني١٨٣٠- ١٦حزيران ١٨٣٤)، كان له دور فعال في إصدار قانون الإصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢، الذي وسع حق التصويت لفئات جديدة من الشعب البريطاني. توفي في نورثمبرلاند شمال شرق انكلترا في السابع عشر من تموز ١٨٤٥.

اياد تركان ابراهيم الدليمي، اللورد هنري جون تمبل بالمرستون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية ١٨٣٠-١٨٦٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٢)، ص ١٤.

(32)

(33) Temperely, Op. Cit., PP. 58-59.

(34) Седнев С. С., НАЧАЛО "ЭРЫ ПАЛЬМЕРСТОНА" ВО ВНЕШНЕЙ ПОЛИТИКЕ ВЕЛИКОБРИТАНИИ 1830–1833 ГГ, (Вісник ЛНУ імен і Тараса Шевченка No.19 (206), 2010), С. 121.

(35) G. D. Clayton, Britain and the Eastern Question: Misolonghi to Gallipdi, (London, 1974), P. 57.

(36) F. E. Bailey, British Policy and The Turkish Reform Movement A Study in Anglo – Turkish Relations 1826-1853, (New York, 1970), P. 44.

(37) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 261.

(٣٨) **تاليران:** هو شارل موريس دي تاليران Charles Maurice de Talleyrand، ولد في باريس في الثاني شباط ١٧٥٤، رجل دولة ودبلوماسي وعسكري فرنسي

مشهور. اصبح وزيراً للخارجية الفرنسية خلال عهد نابليون بونابرت لمرتين الاولى(تشرين الثاني ١٧٩٩- ايار ١٨٠٧) والثانية (تموز ١٨١٤- آذار ١٨١٥) وعند دخول الحلفاء باريس عام ١٨١٤، اصبح تاليران وزيرا للخارجية (آذار ١٨١٤- آذار ١٨١٥) ثم رئيس الحكومة المؤقتة (تموز ١٨١٥- ايلول= =١٨١٥) مثل فرنسا في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، وقد اظهر مهارة دبلوماسية عالية في اقناع الحلفاء باحتفاظ فرنسا بحدودها لعام ١٧٩٢. توفي في باريس في السابع عشر من ايار ١٨٣٨.

سحر احمد ناجي، سياسة بريطانية الخارجية تجاه فرنسا في اوربا ١٧٥٦-١٨١٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٠٧.

([39]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 261.

([40]) Douglas Dakin, The Greek Struggle for Independence 1821-1833, (University of California Press, California, 1973), P. 289.

([٤١]) احتلت فرنسا الجزائر في ٥ تموز ١٨٣٠. وللمزيد من التفاصيل عن الاحتلال الفرنسي للجزائر والموقف البريطاني منه أنظر:

([42]) Crawley, Op. Cit., P. 202.

([43]) Quoted in Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 261.

([44]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 262.

([45]) Ibid.

([٤٦]) للتفاصيل عن الثورة البلجيكية انظر:

Bell , Op. Cit. , Vol. 1., (London,1966), PP. 116- 138; Théodore Juste, Les Fondateurs De La Monarchie Belge, Sylvain Van De Weyer: Minsitre D'état, (LONDRES, 1871), PP. 1- 90; М.В. Жолудов, Лорд Пальмерстон и Россия: к истории англо-русских отношений в Европе в 30-е годы XIX века, История Рф федерального портала, без даты, СС. 3-6; Седнев, Там Же., С. 121- 127.

([47]) Harold J. Schultz, History of England, (London, n. d.), P. 238.

([48]) Anderson, Op. Cit., P. 76.

([49]) Crawley, Op. Cit., PP. 208- 209.

([50]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 262.

([٥١]) للتفاصيل حول الاضطرابات والتمردات التي قامت باليونان خلال هذه الحقبة انظر:

Dakin, Op. Cit., PP. 294- 300.

([٥٢]) في حين يذكر الباحث (حسين عبد الواحد بدر)، ان تاريخ الاغتيال في أيلول ١٨٣١، ولعله خطأ مطبعي:

حسين عبد الواحد، المصدر السابق، ص ٢١٢.

([53]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 262.

([54]) Quoted in Stanley Lane- Poole, The Life of The Right Honourable: Stratford Canning, Vol. 1., (London, 1888), P. 496.

([55]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 263.

([56]) Anderson, Op. Cit., P. 78.

([57]) Lane- Poole, Op. Cit., Vol. 1., PP. 493, 503.

([58]) Quoted in Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 264.

([59]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 265.

([60]) Lane- Poole, Op. Cit., Vol. 1., PP. 506- 507.

([61]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 266.

([62]) Lane- Poole, Op. Cit., Vol. 1., P. 507.

([63]) Quoted in Webster, Op. Cit., Vol. 1., P.

([64]) Lane- Poole, Op. Cit., Vol. 1., P.

([65]) Webster, Op. Cit., Vol. 1., P. 267.

([٦٦]) سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، (بيروت، ١٩٢٩)، ص ٧٣- ٧٤.

([٦٧]) **ثيساليا:** وهي منطقة سهلية تقع شمال اليونان، وتعد ثيلساليا من المناطق المهمة جداً في اليونان لأن بقية أجزاء اليونان تتألف في معظمها من تلال صخرية، ذات مناخ جاف على مدار العام، يكفي فقط لزراعة أشجار الزيتون، والعنب ورعي الماعز، ولان اليونانيين يفتقرون إلى الأراضي الصالحة للزراعة، لذا أتجهوا إلى البحر لكسب قوتهم الأساسي:

R. W. McColl, Encyclopedia of world geography, (New York, 2005), PP. 390- 391.

([٦٨]) **زيتون**: هي مدينة تقع وسط اليونان. تعود المدينة إلى العصور القديمة، وهي اليوم عاصمة الوحدة الإقليمية لفيثيوتيس Phthiotis، ومنطقة اليونان الوسطى (التي تضم خمس وحدات إقليمية):

Internet,The Free Encyclopedia: Wikipedia.